الخدمات العامة في لواء العمارة واثرها في الحياة الاجتماعية ١٩٢١-١٩٥٨

م. د. عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي/ مديرية تربية ميسان
م. د. زينب عباس حسن/ كلية الآداب/ جامعة البصرة

١. الأحوال العامة للسكان:

عانت جميع مناطق لواء العمارة من إهمال شديد طيلة عهود السيطرة العثمانية، لاسيما في معالجة أحوال الفلاحين وعلاقاتهم بزعمائهم، وفي عهد الاحتلال البريطاني كانت أحوال الفلاحين الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والصحية سيئة للغاية لدرجة أنها أثارت عطف الكثير من العرب والأجانب ممن زاروا العراق واطلعوا على أوضاعه، ولا شك أن نظام ملكية الأرض يعتبر حجر الزاوية في تدهور أحوال الفلاحين(١).

وفي العهد الملكي عاش الفلاحون ظروف معاشيه صعبة جداً من جراء النفوذ الذي تمتع به شيوخ العشائر والملاكون، وظلت حالة الفلاح متردية من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والتي انعكست على الناحية الصحية، إذ ظلّ التعامل مع الفلاح قائماً على أساس جهوده المبذولة مقابل حصة قليلة من الناتج(٢)، فكانت حالة الفلاحين المادية والمعنوية في لواء العمارة مزرية، وفي تردي دائم وبشكل متزايد كلما قويت السلطة منذ إنشاء الحكومة الوطنية ١٩٢١، ونُظمت جباية الضرائب للدولة، إذ كان الشيخ يدفع القليل من الضريبة للدولة ويحمل الفلاحين العبء الأكبر، ومما زاد الأمر سوءا هو صدور نظام تسوية الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، الذي جاء داعماً لرؤساء العشائر(٣)؛ إذ قسمت الأراضي المملوكة، والأراضي المتروكة، والأراضي الموقوفة، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، وقانون حقوق العفو رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢(٤)، أما قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣، فقد حول الفلاحين إلى عبيد عندما ربطهم بالأرض بقوة تعسفية، تتيح للشيخ أن يمنع الفلاح المدين بالانتقال من الأرض وسلب حريته، ولم تكن الحكومة جادة في حل مشكلة الأراضي في لواء العمارة(٥) .

وكانت من أهم خصائص المجتمع الريفي هو سيادة التخلف الثقافي، وانتشار الجهل، وتفشي الأمية في أوساطهم، والفقر، وسوء الأوضاع الاقتصادية؛ بسبب تردي صحة أبنائه وانهيار قابليتهم وكفاءتهم، وكثرة أيام البطالة(٦)؛ إذ اتصفت حياة الفلاحين بالبساطة، وكان الفلاح محروماً من كل وسائل الراحة، ويسكن معظم الفلاحين في لواء العمارة، وفي الجنوب عموماً بيوتاً مصنوعة من الطين أو أكواخاً معتمة مصنوعة من القصب والبردي أو سعف النخيل تسمى الصرائف، التي غالبا ما تكون مظلمة لعدم وجود النوافذ فيها، وتُبنى غالبا في مكان مرتفع خوفا من الغرق، فكانوا يقومون بحفر الأرض المجاورة ليرفعوا بالتراب ارض أكواخهم، فتتحول هذه الحفر بعد الفيضانات إلى مستنقعات يستوطنها البعوض الذي ينقل الملاريا(٧)، وهذه الأكواخ لا تصلح أن تكون زرائب للحيوانات، كما أن المواد المستخدمة في بنائها لا تقيهم من الظروف الطبيعية لاسيما الأمطار، والرياح، وحر الصيف، وبرد الشتاء، كما ان هذه المساكن غير صالحة للسكن البشري لعدم توفر المرافق الصحية، ومستلزمات السكن الضرورية كالماء، والكهرباء، وغيرها من الملحقات(٨)، أما فراشهم فلم يكن لديهم ما يقيهم شرّ البرد القارص ليلاً، إذ كان الكثير منهم لا يجد غير أكداس التبن أو البوه(٩).

كانت حالة طبقة الفلاحين أسوأ من أحوال أية طبقة من طبقات المجتمع الأخرى، وكان السبب الأول في ذلك هو وجود الإقطاع والملكيات الكبيرة، إذ بقيت الأكثرية الساحقة من السكان في حالة بؤس وشقاء، ويعيشون حياة انحطاط في مستوى الصحة العامة، وسوء التغذية، ورداءة المسكن وانتشار الأمية، والأمراض، وشيوع الفاقة وقلة الدخل عند الفرد الواحد، وتقنع بشظف العيش، بينما أخذت طبقة الشيوخ، والملاكين، والتجار ومن شاكلهم تثري وتحيى حياة ترف ونعيم(١٠).

وكانت معاناة الفلاحين كبيرة؛ إذ تعرضوا إلى كل أنواع الظلم، والاضطهاد، والعنف، فكانت تفرض عليهم العديد من الضرائب(١١) المسماة بـ (البراطيل)(١٢)، فضلاً عن تكليفهم بأعمال السخرة في الحقل والمضيف، وتعرضهم للجلد والسجن في

الكثير من الأحيان[١٣]، ونتيجة لتردي الحالة المعاشيه وانحطاط الوضع الاقتصادي في الريف، والظروف المتدهورة التي عاشها الفلاحون الذين شكلوا السواد الأعظم من سكان لواء العمارة، وفي ظل النظام الإقطاعي الجائر؛ قامت أعداد كبيرة من الفلاحين بالهجرة إلى المدن في وقت مبكر منذ سنة ١٩٣٣[١٤].

أما سكان الأهوار فقد كانت حياتهم قاسية جداً، وطرق معيشتهم بدائية يفرضها عليهم محيطهم الطبيعي، ويمتهن قسم منهم تربية الجاموس، والاستفادة من منتجاته والبعض منهم يزرع الرز ويكون دخلهم منخفضاً، ويعانون الوانا من العذاب في الزراعة، وهناك قسم ثالث يعيش على هامش الحياة في الهور مقتنعا بصيد السمك، وسكان الأهوار عرضة للأمراض الفتاكة لاسيما الملاريا[١٥].

وقد تردت الحالة المعاشيه في الريف؛ إذ كان الكثير من سكان الارياف في شبه مجاعة دائمة، ويتألف طعامهم من مواد غليظة، ذات أحجام كبيرة، وقيمتها الغذائية قليلة، فيصابون بسببها بتمدد المعدة، وبعض الاضطرابات الهضمية[١٦]، فكانوا يأكلون أردأ الأطعمة (الطابگ، والمصيص، والخريط، والخباز)[١٧]، إن جاز تسمية مثل هذه المواد طعاماً، وكانوا ضعفاء البنية، ناحلي الأجسام مصابين بالأمراض؛ بسبب سوء التغذية وهم حفاة عراة[١٨]، كما كان يشكل خبز الشعير أو الذرة، إضافة إلى الرز، ومشتقات الحليب الوجبات الأساسية في غذائهم[١٩]، وكانت بعض الأمراض تنتقل للفلاحين عن طريق منتجات بعض الحيوانات المصابة، فأن عدوى انتقال الأمراض من الحيوانات إلى الإنسان لا تتم بالملامسة فقط، وإنما تنتقل الأمراض كذلك عن طريق المنتوجات الحيوانية كالحليب ومشتقاته[٢٠].

وبسبب سوء التغذية وسوء الأحوال المعيشية وانحطاط مستواها وظروف السكن الرديئة وغياب مستلزمات النظافة والصحة العامة، فقد انتشرت في لواء العمارة العديد من الأمراض مثل السل الرئوي، والبلهارزيا، والزحار، وديدان الأمعاء، وغيرها[٢١]، كما لم يكن في اغلب نواحي لواء العمارة والريف بصورة عامة أي أثر للماء الصافي والكهرباء، وقد اعتاد الفلاحون على استعمال مياه الأهوار، والأنهار، والجداول غير النظيفة والترع لأغراض الشرب، والاستحمام، والغسيل[٢٢]. وهكذا كان الريف العراقي متأخراً من النواحي الخدمية، وكانت الدور تكتنفها الأوساخ، والفضلات، وتكتظ بها دروبها.

وقد وصف أحد الأجانب الحياة في جنوب العراق بقولهِ: (أنه رغم القذارة التي تمهد طريق الانتصار للمرض أو الموت، فما زالت الحياة قائمة في هذا المستنقع الموبوء بالملاريا، المائج بأفواج الذباب، وبما لا حصر له من الكائنات التي تعيش على الطين والوحل)[٢٣].

وهناك مسألة أشار إليها المندوب السامي البريطاني هنري دوبس (١٩٢٣-١٩٢٩) هي، إن العراقيين كانوا يهتمون بصحة حيواناتهم أكثر من الاهتمام بصحة أنفسهم بقوله: (إن العراقيين لم يكونوا يعارضون معالجة حيواناتهم، في الوقت الذي كان فيه الكثير منهم يتعصبون ضد إرسال عوائلهم إلى المستشفى بقصد المعالجة)[٢٤]، وبالتأكيد هذا راجع إلى ضعف المستوى الثقافي لدى اغلب العراقيين في ذلك الوقت، إذ كان غالبية السكان أمياً ٩٠% تقريبا من الشعب العراقي، ويجهل ابسط قواعد الصحة، وقد سيطرت على مخيلتهم بعض الأفكار الساذجة، والاعتقادات الخرافية[٢٥]، وحتى أربعينيات القرن الماضي بقيت الحالة الثقافية منحطة والأمية متفشية، وهناك أقضية كثيرة كانت محرومة من المدارس[٢٦]، ويعد تدني المستوى التعليمي، وانعدام الوعي الصحي لدى الغالبية العظمى من السكان، من العوامل التي أسهمت في تدهور الحالة الصحية؛ فإذا كان ثمة من يراجع الطبيب، فان ذلك لا يكون إلا بعد استفحال المرض عليه، وبالتالي لا يتمكن الطبيب من شفائه لفوات الأوان[٢٧].

إن الظروف الصحية السائدة في الريف كانت تقاوم التغيير، ليس بسبب العوامل التي مر ذكرها فحسب، بل لأن الريف كان يخلو من ابسط الإمكانيات الطبية والوسائل العلاجية، ومن الأطباء الذين يرفضون التعيين على قلتهم في القرى والأرياف

ويتمركزون في العاصمة أو مراكز المدن، ولهذا السبب كان الفلاحون يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى مستوصف أو مستشفى أن وجد، كما أن قدرتهم المالية الضعيفة كانت السبب الأقوى في عدم قدرتهم على مراجعة الأطباء[٢٨]، وكان تردي الأوضاع الصحية في لواء العمارة، وخصوصاً في الريف احد الأسباب الرئيسية لهجرة السكان من لواء العمارة، كما جاء في تقرير متصرف العمارة مشكور أبو طبيخ المرقم ١٠٥٠ قي ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦ حول أسباب الهجرة والحلول المقترحة لمعالجتها[٢٩]، فضلاً عن أسباب أخرى أهمها سوء الأحوال المعيشية للسكان، فكان لواء العمارة المصدر الرئيسي للمهاجرين إلى بقية أنحاء العراق وخاصة إلى بغداد والبصرة[٣٠]، وبحسب إحصاء ١٩٥٧، كان عدد المهاجرين من العمارة إلى بغداد (١١٤,٧٠٨) مهاجر يشكلون نسبة ٣٠% من مجموع المهاجرين إلى بغداد من جميع المحافظات، أما نسبة الذين هاجروا من العمارة إلى البصرة فقد بلغت ٤٨% من مجموع (٨٨,٨١٩) مهاجراً سكنوا البصرة[٣١].

ونتيجة للجهل بالأمور العامة، وقلة الوعي الصحي، فقد انتشرت في المجتمع العراقي بصورة عامة الكثير من العادات الخاطئة، التي تسبب الكثير من الأمراض للسكان منها وضع الأصابع في الفم أو الأنف، وقضم الأظافر بالفم، وعدم غسل الأيدي والوجه دائما، وإهمال الأطفال، والسماح لهم بالجلوس بين الأوساخ، واللعب فيها، وتعّود المشي وهم حفاة الأقدام، والبصق والمخط على الأرض أينما كان، بل حتى في غرف البيت، أو التبول، والتغّوط في الشوارع، وعلى سطوح المنازل، ووراء الحيطان، وعلى شواطئ الأنهار، وهذه العادة تعد من أعظم مصادر الأوساخ[٣٢]، وقد قامت بلدية العمارة ببناء عدد من المراحيض لكي تقضي على هذه العادة أو تقلل منها، ففي شهر أيار ١٩٢٧، على سبيل المثال قامت البلدية ببناء ثلاث مراحيض في مركز قضاء العمارة وستة مراحيض في ناحية مسيعيدة[٣٣].

ومثلما كان الإنسان في الريف يعيش المعاناة المرة، كان الإنسان في المدينة يعيش معاناة مماثلة، فلا أعمار، ولا مشاريع، ولا خدمات، وكانت هناك البطالة المقنعة، وظواهر المجتمع المتخلف[٣٤]، إن مجتمع مدينة العمارة لا يختلف عن باقي مجتمعات العراق، إذ كانت العائلة كبيرة العدد تضم الآباء، والأبناء، والأحفاد، اتسمت مساكنهم في المدن بتصاميم متشابهة تقريباً، إذ يتكون الدار من فناء في وسطه وتحيط به الحجرات من جهتين أو ثلاث جهات، وتطل شبابيكها على الفناء لا على الأزقة لقلة الأمن، ولحماية الدار من الغبار، والروائح الكريهة، والضوضاء[٣٥]، وبالتأكيد إن هذه البيوت كانت غير مستوفية للشروط الصحية، بحكم افتقارها لنظام مجاري خاص لتصريف المياه القذرة، كما كانت تدخلها في فصل الصيف أشعة الشمس المحرقة، ويدخلها المطر في الشتاء، وهي باردة لأنها مفتوحة، أضف إلى ذلك أن باب المرحاض يفتح على فناء البيت، ولا توجد في البيت حمامات خصوصية عادة، إذ إن معظم الناس قد تعودوا الذهاب إلى الحمامات العامة[٣٦]، فحتى سنة ١٩٥٦ كان ١٤,٥٤% فقط من بيوت مدينة العمارة توجد فيها حمامات و٤٤% فقط توجد فيها دورات مياه (مراحيض)(٣٧)، أما خارج مدينة العمارة فكان نسبة البيوت التي فيها حمامات في كل مناطق اللواء الأخرى تبلغ ٣,٢٥%، أما نسبة البيوت التي فيها دورات مياه في كل مناطق اللواء تبلغ ١٣% فقط(٣٨) .

والجدير بالذكر أنّ أغلب مساكن لواء العمارة كانت عبارة عن صرائف؛ إذ كانت من أكثر البيوت انتشارا في لواء العمارة طيلة العهد الملكي، حتى أنها كانت تؤلف نسبة (٧٨%) من مجموع البيوت البالغ عددها (٤٣,٤٤٩) بيتا سنة ١٩٥٦، وكانت هذه الصرائف عبارة عن غرفة واحدة، وكانت الصرائف في بعض المناطق معرضة للفيضان(٣٩)، أما الأكواخ التي كانت تصنع من الطين فهي عبارة عن غرفة معتمة لا يدخلها نور الشمس، ولا يتبدل هواؤها، وكان يسكن فيها الفلاح مع عائلته وأثاثهم البالي، وقد تشاركهم فيها حيواناتهم، ولا تحتوي أكواخهم على مراحيض، فكانوا يقضون حاجتهم في السهل،

والمزابل، أو على ضفاف الأنهار، ولا يغتسلون بصورة تجردهم من الأوساخ؛ إذ إنهم لا يستعملون الصابون إلا في حالات نادرة(٤٠)، وكانت توجد في لواء العمارة وغيرها من الألوية العراقية بيوت وأحياء الفقراء التي تكون صغيرة، ومعتمة، ووسخة، ومكتظة بالسكان(٤١)، وباستثناء القرى الصغيرة التي تضم الواحدة منها اقل من (١٥) بيتاً، والبالغ عددها (١٧) قرية، يوجد في عموم لواء العمارة سنة ١٩٥٦ (٤٣,٤٤٩) بيتا بينها (٣٣,٧٨٩) صريفة، و(٤,٠١٨) بيتا مبنية من الطابوق، و(٩) مبنية من الحجر، و(٢٢٠٥) مبنية من الطين، و(٣٤٢٨) أنواع أخرى مثل (الجمالي، والأكواخ، والخيام)(٤٢) .

وبصورة عامة كانت الأكواخ، وبيوت القصب، والصرائف تبقى عادة وسخة جداً هي والأرض المحيطة بها، لذلك تنتشر الأمراض، فنجد نسبة وفيات الأطفال مرتفعة جداً(٤٣)، كما ان على سكان الأهوار(المعدان) أن يرضوا بالوحل، والرطوبة، والذباب، والحشرات التي لا يمكن إحصاؤها، بالإضافة إلى أن الأرض التي يقوم عليها كوخ ساكن الأهوار غالباً ما تنز الماء في كل خطوه، إضافة إلى إهمال كل ما هو صحي، إنها الحالة التي يكون البقاء فيها للأقوى، لأن نسبة وفيات الأطفال تكون مفزعة[٤٤]، والرطوبة بطبيعة الحال لها علاقة بالأمراض الصدرية، التي تصيب الجهاز التنفسي كالزكام، وذات الرئة والنزلات الشعبية[٤٥]، وأنعش الافتقار إلى النظافة أمراض الزُهار، والتهاب الأمعاء، والانسيلوستوما، والتيفوئيد، بالإضافة إلى الذباب الذي يسبب الأمراض المعوية وأمراض العيون، وأدت ظروف الازدحام في المدينة والقرية على حدٍ سواء والجهل بأبسط قواعد النظافة إلى تزايد مرض السل والأمراض التناسلية، ومعظم هذه الأمراض كانت أمراضاً مستوطنة، أودت بحياة الكثير، فضلا عن كونها مزمنة وتؤدي إلى حالة من الضعف المستديم[٤٦] .

وكان أسلوب حياة الحرفيين، والعمال في المدن بسيط وبدائي للغاية فقد سكنوا في بيوت صغيرة وقديمة وكثيراً ما تعيش أكثر من عائلة في بيت واحد حيث يستأجرون غرفة واحدة من بيت كبير يضم العديد من الغرف، وتكون هذه الغرفة مكاناً للجلوس، والنوم، والطعام، وتشترك العوائل جميعها باستعمال مرافقه الأخرى، ويعيش عدد كبير من العمال في أكواخ او صرائف مصنوعة من القصب والبردي تفتقر إلى أبسط وسائل الراحة، أما الأثاث فهو بسيط جداً لا يتعدى بعض التخوت الخشبية والأواني البسيطة، وكانت هذه المنازل تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية، كما كان مستواهم الثقافي بسيطاً، فكان مستوى حياة الطبقة العاملة منخفضاً بدرجة لا يساعدهم معها على التوسع الاقتصادي[٤٧]، كما إن أحوال العمال الصحية لم تكن مرضية، فالغالبية العظمى من السكان كانت ترزح تحت وطأة علاقات اجتماعية لأسلوب إنتاج قائم على الاستغلال، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية[٤٨].

ويقول أحد المطلعين على أوضاع البلاد في تلك السنوات: أن تدني أوضاع مساكن الطبقات الفقيرة ووساختها من الأمور التي لا يمكن وصفها، كما أن وجود العواصف الرملية في الجو الحار والأمطار الغزيرة في الشتاء تعمل سوية على جعل الشوارع غير المعبدة والخالية من المجاري المعدة للمياه القذرة في المدن ومنازلها المضطربة التي يقوم الواحد فوق الأخر غير قادرة على الصمود أمام أي هجوم من الأمراض المعدية مهما كان نوعها[٤٩].

وخلاصة القول إن سياسة الدولة العثمانية، وسلطات الاحتلال البريطاني هي التي جردت الفلاحين في لواء العمارة من جميع حقوقهم، وأعطتها للملاكين من شيوخ العشائر والتجار، وقد سارت الحكومات في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) على السياسة نفسها بالاعتماد على الملاكين من شيوخ العشائر والتجار، على أساس أنهُ من دون طبقة من كبار الملاكين العشائريين يستعبدون الفلاحين ويستثمرونهم لا يمكن السيطرة على المجتمع الريفي، وتتحقق مصالح الحكومات المتعاقبة.

ومنذ أواخر الحرب العالمية الثانية اخذ الوطنيون العراقيون يطالبون بإلحاح بنصرة الفلاح العراقي، وانتشاله من الفقر، والمرض، والجهل، والتخلف وذلك برفع مستواه، وتحسين أحواله المعاشية، والصحية، فجرت عدة محاولات كانت تهدف

لإصلاح الأوضاع السيئة في الريف العراقي في العهد الملكي، غير أنها كانت محاولات تحمل عوامل الفشل منذ لحظة رؤيتها النور، لذا لم تأخذ أي حيز في التنفيذ إلاّ في حدود ضيقة للغاية[٥٠]، فعلى الرغم من صدور قانون تسوية حقوق الأراضي، وتسجيل ما يقارب نصف مساحة الأراضي المزروعة في الألوية الأخرى سنة ١٩٥٦، غير أن أراضي (العمارة، والمنتفك) كانت مستثناة من الأحكام، لهذا ظلت المشكلة من دون إيجاد حل أو معالجتها[٥١].

ولم تكن الحكومة جادة في علاج مشكلة الأراضي في لواء العمارة؛ لأن إجراءاتها بعيدة عن الإصلاح الحقيقي؛ لأنها ضمنت مصالح الإقطاعيين على حساب الفلاح، هذا الوضع افرز حاله هجرة أعداد كبيرة من سكان لواء العمارة إلى المدن الرئيسة، لاسيما بغداد واستمر الوضع على ما هو عليه حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٥٢]، إذ ظلت مشكلة نقص التغذية بصفة عامة، والنقص الحاصل في القوه الجسمانية يؤلفان مشكلة الفقر القائم طيلة العهد الملكي[٥٣]. وبقي سكان الأرياف تفتك بهم الأمراض ويشيع بينهم سوء التغذية بدرجة مروعة، إذ بقيت معيشتهم سواء في المسكن أو المأكل والمشرب معيشة غير صحية، نتج عنها ازدياد الوفيات. وانعدام النشاط في العمل وانتشار الأمراض[٥٤].

وأخيرا نورد شهادة مهمة عن سوء الأحوال المعيشية في العهد الملكي، وهي ما جاء في تقرير بعثة البنك الدولي في أوائل الخمسينات عن الوفيات والأمراض وأسباب انتشارها في العراق؛ إذ ذكر أن نسبة الوفيات بين المواليد مرتفعة، كما أن نسبة بعض الأمراض المستوطنة لا تزال مرتفعة وكثير من الأمراض المتفشية ، وتعد الملاريا من اشد الأوبئة فتكا، وخاصة في المناطق الريفية وتسبب (٥٠,٠٠٠) ألف وفاة في كل سنة، فضلاً عن أمراض أخرى كثيرة كانت منتشرة مثل البلهارزيا، والسل، والتراخوما، وغيرها[٥٥].

وهنالك عوامل ساعدت على انتقال الأمراض السارية والوبائية وتفشيها بالمجتمع العراقي بصورة عامة، منها مرور الحجاج بالعراق الى بيت الله الحرام، وزوار العتبات المقدسة العراقية ونقل الجنائز من إيران وبعض البلدان الإسلامية الأخرى لدفنها إلى جوار العتبات المقدسة[٥٦]، وكان أحد هذه الطرق يمر من البصرة إلى العمارة مرورا بقلعة صالح وبعد ذلك إلى علي الغربي، والكوت إلى الكاظمية وسامراء[٥٧].

٢. المناخ والبيئة

للمناخ تأثير مباشر على صحة الجسم، فالمناخ المعتدل ينشط الجسم، ويساعد أجهزته على أداء واجباتها بصورة طبيعية، والمناخ الحار أو البارد يحد أو يزيد من نشاط أجهزة الجسم أو قد يحدث خللاً في وظائفها[٥٨]، لذلك تتوقف الحالة الصحية في المجتمعات على المحيط الذي تنشأ فيه، كما يعد المناخ والبيئة احد الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال، وهذا ما صرح بهِ مدير صحة البصرة في الثلاثينيات إذ قال: إن البيئة الوسخة وغير الصحية التي يتربى بها الأولاد، وطبيعة المناخ في القسم الأعظم من السنة، لو وجد هذان السببان في إي بلد آخر مهما كانت تشكيلاته الصحية جيدة لسبب نسبة عالية من الوفيات[٥٩].

يقع لواء العمارة في موضع يتقاطع عنده دائرة العرض (٥١-٣١) شمالاً، بخط طول (١٥-٤٧) شرقاً، ارتفاعها عن سطح البحر ٧,٥م[٦٠]، ويمتاز مناخ العراق بصورة عامة بأنه قاري يمتاز بالفرق الكبير بين درجات الحرارة في الصيف والشتاء[٦١]، ولا يختلف المناخ السائد في العمارة عن مناخ منطقة السهل الرسوبي من العراق، الذي يمتاز بصفة الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، إذ تصل أقصى ارتفاع لها في شهر تموز، في حين تنخفض درجات الحرارة في شهر كانون الثاني[٦٢].

وتعد درجة الحرارة من أكثر عناصر المناخ تأثيراً على صحة الإنسان سواء ارتفاعها أو انخفاضها، بالإضافة إلى عناصر المناخ الأخرى الرطوبة، والرياح، وأشعة الشمس، وتساهم الظروف المناخية في نمو الجراثيم، والمكروبات،

والحشرات، وانتشارها، حيث ينتشر نوع في المناطق الحارة الرطبة، وأخر ينشط في المناطق الباردة[٦٣]، ويرافق ارتفاع درجات الحرارة في لواء العمارة ارتفاع في نسبة الرطوبة، نتيجة لوجود المسطحات المائية المجاورة لها إضافة إلى تأثرها بالخليج العربي، مما جعل جو المدينة ثقيلا[٦٤]، وإن الرطوبة المفرطة تساعد على تولد البعوض، الذي ينقل الملاريا وغيرها من الأمراض، وعلى نمو جراثيم الكوليرا، فتجعل سكان المناطق الرطبة اضعف مناعة وأكثر تعرضا للأمراض من سكان المناطق الجافة[٦٥].

هددت العوامل البيئية المحيطة بالعمارة الصحة العامة للسكان، فقد انتشرت المستنقعات والأهوار، وكانت المستنقعات تزداد اتساعاً في موسم الفيضانات، وقد ساعدت درجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف على التعفن، وهيأت ظروف ملائمة لنمو الجراثيم، وانتشار الأمراض[٦٦]، وكانت تحيط في مدينة العمارة عدد من المستنقعات التي كانت سبب في انتشار البعوض، وبعض الحشرات التي تسبب الأمراض للسكان، وخاصة المستنقع الذي يقع في شرق مدينة العمارة والذي كانت تصب فيه مجاري المدينة[٦٧]، وكانت هذه المستنقعات مرتعاً خصباً للحشرات، والديدان، والقوارض، كما كان لها تأثير كبير في فساد البيئة المحيطة بها، وفي نشر الروائح الكريهة فضلا عن دورها في تحلل أرضية المباني بفعل عامل النزيز، مما يؤثر بدوره على الظروف الصحية داخل المباني نفسها[٦٨].

وهكذا فقد كانت البيئة في لواء العمارة متدهورة من الناحية الصحية، وتشكل مرتعاً خصباً ومجالاً رحباً لانتشار مختلف الأمراض والأوبئة، كما كانت أغلب المنازل في مدينة العمارة غير مستوفية للشروط الصحية، وتفتقر لوجود نظام لتصريف مياه المجاري[٦٩]، إذ أن مياه المجاري كانت تصب في نهر دجلة، وتختلط مع مياه النهر التي تستعمل من قبل الأهالي مباشرة للشرب والغسل، فتؤدي إلى تولد الأمراض[٧٠]، لهذا فقد كان لمياه المجاري تأثير سلبي على البيئة في لواء العمارة بجعلها بيئة غير صحية، وتعد البيئة الوسخة وغير الصحية من أعظم مسببات الأمراض التي تنتشر بين السكان.

كما إن اغلب شوارع مدينة العمارة كانت ترابية وغير معبدة[٧١]، وكان لهذه الشوارع أثار سيئة على السكان؛ إذ أصبحت من المصادر الضارة بالصحة العامة؛ لتصاعد غبارها عند مرور عربات النقل، كما تتحول إلى وحل عند سقوط الأمطار في فصل الشتاء، يضاف إلى ذلك أن فضلات حيوانات النقل المتروكة في الشوارع كانت عاملاً في إشاعة العفونة بالجو، ومرتعا للحشرات الناقلة للأمراض، مما شكل بيئة ملائمة لتكاثر الجراثيم وانتشارها[٧٢].

كما أن لأحوال السكان الشخصية، وطرق معيشتهم، وممارستهم بعض العادات، وتفكيرهم، وميلهم للنظافة أو القذارة، وسوء التغذية تسبب أمراضاً كثيرة يتعرض لها السكان، فقد كان عدد كبير من العراقيين يعيشون عيشة وسخة وغير صحية، وتفتك بهم الأمراض المختلفة من كل الجهات[٧٣]، ومن مصادر الأوساخ المهمة في المدن والقرى إسطبلات وحظائر الحيوانات مثل الخيول، والأبقار، والأغنام، وغيرها والتي كانت منتشرة بين البيوت في المدن والقرى، وكانت بعض الحيوانات لا تعيش في حظائر أو إسطبلات، بل في نفس البيوت التي يسكنها الناس[٧٤]، كما إن بعض الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن كانوا يصطحبون ماشيتهم، فشكلوا مع حيواناتهم بين المستنقعات ومجاري المياه القذرة أحياء سكنية، تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية الضرورية، فالمياه الصالحة للشرب معدومة، والحمامات لا وجود لها، والمرافق الصحية مفقودة[٧٥].

ومن الأمور التي ساهمت في تولد الذباب وتكاثر الحشرات والديدان في المدن والقرى هو، ان بعض السكان كانوا يحتفظون بفضلات حيواناتهم (الروث) على سطوح المنازل من اجل تجفيفها ولاستفادة منها كوقود، فشكلت هذه الفضلات بيئة صالحة لتكاثر الذباب، والحشرات، والديدان، وكانت سبباً مباشراً في الإصابة بالعديد من الأمراض[٧٦]، وبالتأكيد أن كل هذه الأمور تؤثر سلبا على البيئة وتجعل منها بيئة صالحة لنمو وانتشار الجراثيم، التي تسبب الكثير من الأمراض للسكان.

ومما زاد في تلوث البيئة في مدينة العمارة هو كثرة معامل الطابوق الكبيرة والصغيرة التي تسمى (كور الطابوق)؛ إذ كانت تحيط بمدينة العمارة أعداد كبيرة من هذه المعامل حتى سنوات متأخرة من القرن الماضي، وكانت تسبب تلوثاً كبيراً في الهواء؛ إذ إنها تستخدم النفط الأسود كوقود[٧٧]، مما يترك مخلفات كبيرة تؤثر سلبا على البيئة في المدينة، وكانت سببا في انتشار الأمراض، خاصة أمراض الجهاز التنفسي، كما كانت الحفر التي تتكون بجانبه تتحول إلى برك ومستنقعات يتولد فيها البعوض الذي يسبب العديد من الأمراض.

وكان لتكرار الفيضانات في لواء العمارة أثر في زيادة انتشار الأمراض، إذ تعرض لواء العمارة في العهد الملكي لعدة فيضانات، وغالباً ما يقترن تفشي الأمراض بالفيضان، وذلك لأن مياه الفيضان تجلب معها الحيوانات الميتة التي تتفسخ، وتكون بيئة مساعدة على نقل الأمراض، كما تتكون من مياه الفيضان بركاً ومستنقعات مغمورة بمياه أسنة لمدة طويلة تعيش فيها الحشرات والجراثيم، ومنها البعوض الناقل لمرض الملاريا، فضلاً عن جراثيم البلهارزيا وغيرها من الجراثيم والطفيليات، لذلك ينتشر وباء الملاريا في أعقاب الفيضانات التي تحدث بين آونة وأخرى[٧٨]، وفي السنوات (١٩٢١-١٩٥٨) حدثت في لواء العمارة خمس فيضانات كن لها اثر كبير على السكان أول فيضان حدث سنة ١٩٢٩، وتسبب في حصول الكثير من الأضرار، وحصلت عدة كسرات في سدود نهر دجلة في أراضي الشيخ علوان الجنديل، وخمسة وأربعين كسرة بين علي الغربي وجدول الوادي في أراضي الشيخ جويسم[٧٩].

وحدث الفيضان الثاني لنهر دجلة سنة ١٩٣٧، وأدى إلى حدوث عدة كسرات في السدة بين العمارة وعلي الغربي، وسببت في فيضان مساحات شاسعة من الأراضي[٨٠]، كما حدثت في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٠ أمطار غزيرة في لواء العمارة أشبه ما تكون بالسيول أدت إلى غرق الطرقات والبيوت، وارتفعت المياه بمقدار المتر، واضطر عدد من السكان إلى استخدام الزوارق (الأبلام) للوصول إلى دورهم، كما سقط عدد من البيوت القديمة بلغ عددها(٢٠٠) بيت تعود للفقراء المعوزين، وقتل نتيجة ذلك (١١) شخصاً[٨١]، أما فيضان سنة ١٩٤٠ فيعد من أخطر الفيضانات التي أصابت العراق، لأنه سبب أضراراً جسيمة، شملت معظم مناطق العراق، خاصة الجنوبية منها، بسبب قوة تدفق المياه، كما حدثت عدة كسرات في العمارة في الجانب الأيسر من نهر دجلة بالأراضي المسماة (أم السمج)، وغمرت المياه الطرق والمزارع، وانقطعت المواصلات بين الكوت والعمارة؛ إذ تسربت المياه إلى الطرق المؤدية من الكوت إلى قضائي علي الغربي، وشيخ سعد مما أدى إلى انقطاع المواصلات بالسيارات، وأصبحت الزوارق هي الوسيلة للتنقل بين الكوت والعمارة[٨٢].

كما حدث فيضان لنهر دجلة سنة ١٩٤١ وشمل ألوية عديدة، إلا إن الفيضان سجل أعلى مقياس لارتفاع مياه النهر في لواء العمارة، فقد حدثت عدة كسرات في السدة سببت الكثير من الأضرار، إذ تسربت مياه الفيضان إلى مركز اللواء، وغرقت بعض المناطق فيه، كما أن المياه التي تدفقت من الثغرات كونت بعض المستنقعات، التي شكلت بيئة ملائمة للبعوض والطفيليات، التي تسببت بأضرار صحية كالإصابة بمرض الملاريا وغيره[٨٣].

ورغم الصلاحيات التي منحها متصرف العمارة إلى الموظفين الإداريين في اللواء في جمع العمال، واستخدامهم في تحكيم السدود ضمن مناطقهم ووحداتهم الإدارية، ليتمكنوا من مواجهة الفيضانات[٨٤]، إلا أن تلك الإجراءات لم تستطع الوقوف أمام فيضان نهر دجلة في سنة ١٩٥٤ الذي يعد من أكثر الفيضانات خطراً، وأكثرها ضرراً، إذ سبب أضراراً كثيرة للبلاد، وترك آثار اجتماعية عديدة، وحدث هذا الفيضان على أثر هطول أمطار غزيرة في كل الألوية، مما أدى الى غرق المناطق والشوارع والبيوت[٨٥].

وكان من الطبيعي أن تترك تلك البيئة أثارها المباشرة على حالة السكان، فقد أدت الظروف المناخية السيئة، وطبيعة البيئة في العمارة إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة، التي كانت تفتك بالسكان فتودي بحياة الكثيرين، وبالنتيجة أدت إلى تدهور الصحة العامة، والحالة المعيشية لسكان لواء العمارة، فهم كانوا ناحلي الجسم وضعفاء البنية مصابين بمختلف الأمراض

٣. **الخدمات البلدية.**

إن من أهم واجبات البلدية المساهمة في رفع المستوى الصحي للبلد، والعمل على خدمة السكان، بمسايرة تطور الحياة وحاجاتها، والاهتمام بكل ما يهم صحتهم وراحتهم وحياتهم العامة، فعليها أن توفر لهم مياه الشرب النقية، والاهتمام بالنظافة العامة، عن طريق التخلص من مياه المجاري، والنفايات، وردم المستنقعات، وإقامة المرافق العامة، ومكافحة الحشرات، وتبليط الشوارع، والإنارة الكهربائية، وغير ذلك[٨٦].

وقد عرف العراق البلديات في أواخر السيطرة العثمانية بعد صدور نظام إدارة الولايات سنة ١٨٧١ إذ اهتمت الدولة العثمانية بنشر البلديات في جميع مدن ولاياتها، إلا أنه لم تتجه الدولة اتجاها جادا إلى تأسيس البلديات إلّا بعد صدور قانون خاص بالبلديات في سنة ١٨٧٧[٨٧]، الذي أوجب تأسيس دائرة بلدية ومجلس بلدي في مدن وولايات الدولة كافة، وقد حدد هذا القانون شروط وأسس وآلية عمل البلدية[٨٨]، وقد تم تأسيس دائرة بلدية في العمارة قبل سنة ١٨٧٥ وضم أعضاء المجلس البلدي للدورة الأولى كلاً من: (أحمد آغا رئيسا، محمود آغا عضواً، جالس آغا عضواً، صالح آغا عضواً، عبد الوهاب افندي كاتباً)[٨٩]. وكان من ضمن واجباتها العديدة توسيع الشوارع والقيام بإصلاحها، وتنوير الطرق والأزقة، وإيصال المياه إلى البيوت، وإنشاء المستشفيات والملاجئ ودور الأيتام، والعناية بالنظافة خاصة في الأماكن العامة، ومراقبة الحالة الصحية والإشراف على المستشفيات، وتسجيل المواليد والوفيات، ومناقشة ما تحتاجه المدينة من ساحات، ومشاريع عامة أخرى[٩٠]، غير ان البلدية في لواء العمارة لم تكن تقوم بكل هذه الواجبات؛ بل اقتصرت أعمالها على كنس الشوارع، وتنويرها، ونقل النفايات، وكانوا في فصل الشتاء يحفرون سواقي في وسط الشوارع لتجتمع فيها مياه الأمطار، ثم تجف من ذاتها، وكان بعضها لا يجف لما يضاف إليها من المياه القذرة(مياه المجاري) من البيوت والمباني، بحجة أنها مياه أمطار[٩١]، وفي المجال الطبي كان يوجد في مجلس بلدية العمارة سنة ١٨٨١ طبيب واحد ومسؤول للحجر الصحي[٩٢].

وفشلت البلدية في أداء واجباتها، ومنها الجانب الصحي، وفي كثير من الأحيان كانت البلديات لا تقوم بشي سوى دفع الرواتب والأجور للموظفين والمستخدمين[٩٣]، وقد ساعد افتقار الولايات العراقية لنظام تصريف المياه في انتشار الجراثيم والأمراض الزهرية، إذ إن تخزين المياه القذرة مدة طويلة، وعدم اهتمام الأهالي بتنظيفها بصورة مستمرة، أو استخدام المواد المطهرة، سببت الروائح الكريهة التي أفسدت هواء الدور، وفي بعض الأحيان تتسرب المياه القذرة إلى مياه النهر فتختلط مع مياه الشرب، ناقلة جميع الأمراض السارية، ولم يقتصر الأمر على البيوت فقط بل تعداها إلى الأماكن العامة كالخانات والحمامات[٩٤]. وفي سنوات الاحتلال البريطاني ظهر الاهتمام بالبلديات، فقد شعر البريطانيون بعد احتلالهم للعراق أنّهم بحاجة إلى تنظيم الإدارة في البلاد، لتحقيق أهداف قواتهم العسكرية المحتلة، ويؤمن السلام للسكان المحليين، ويوفر نوعاً من الرخاء الاقتصادي، والنشاط التجاري الذي يدفع السكان إلى الأنصراف للعمل، وعدم إثارة المشاكل لسلطات الاحتلال، وقد تولت السلطات العسكرية إدارة الخدمات لحين استكمال تشكيل الإدارة المدنية، وكان القسم الأعظم من هذه الخدمات موجهاً بالأساس للأغراض العسكرية، ومن هنا جاء الاهتمام بالزراعة والري لتوفير المواد الغذائية الأساسية (كالحنطة والشعير) إلى الجيش المحتل وحيواناته[٩٥].

فبعد سيطرة القوات البريطانية على مدينة العمارة في سنة ١٩١٥، قامت بإعادة تشكيل بلدية مدينة العمارة، وكان يدير شؤونها رئيس البلدية، ويعاونه اثنان من المختارين، ومحاسب البلدية، ومفتش الصحة، وعدد من الموظفين، واستمرت البلدية

في ممارسة أعمالها على حالها طيلة مدة الاحتلال البريطاني[٩٦]، وانتهجت القيادة العسكرية البريطانية سياسة قائمة على جعل المناطق المأهولة بقواتها متميزة من الناحية الصحية، حتى ولو كان ذلك على حساب الناحية الصحية للسكان الذين يشكلون الغالبية العظمى[٩٧]، وعلى العموم فقد شهدت سنوات الاحتلال البريطاني تقدماً ملموساً في الخدمات المقدمة من قبل سلطات الاحتلال مقارنة بما كان موجوداً في سنوات السيطرة العثمانية .

وعند تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، أصبحت وزارة الداخلية تتولى مسؤولية الإشراف على الدوائر البلدية، مستمدين تعليماتهم من قانون البلديات العثماني الصادر سنة ١٨٧٧[٩٨]، ويرأس المجلس رئيس البلدية الذي يكون مسؤول أمام وزير الداخلية عن الشؤون البلدية، والخدمية، والصحية كافة، ويختاره من بين أعضاء المجلس البلدي المنتخبين[٩٩]، وكان في لواء العمارة في سنة ١٩٢٣ تسع دوائر بلدية هي: (بلدية العمارة، بلدية علي الغربي، بلدية كميت، بلدية الشيخ سعد، بلدية الحلفاية، بلدية الجحلة، بلدية المجر الصغير، بلدية المجر الكبير، بلدية قلعة صالح)[١٠٠]، واستمر عمل المجلس البلدي على وفق قانون البلديات العثماني حتى حل محله قانون البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١، الذي ألغى قانون بلديات الدولة العثمانية الصادر في ٢٧ رمضان سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧[١٠١]، وصنفت هذا القانون البلديات حسب واردات البلدية[١٠٢].

وفي سنة ١٩٤٤ كان يوجد في لواء العمارة تسع بلديات، ثمان منها من الدرجة الثالثة وواحدة من الدرجة الثانية[١٠٣]، هي بلدية العمارة، وكانت هناك لجنتان للماء والكهرباء، احدهما في مركز قضاء العمارة والثانية في قضاء قلعة صالح[١٠٤]، وفي سنة ١٩٥٤ صنفت بلديات العمارة التسع إلى واحدة درجة أولى، وسبع بلديات درجة ثالثة، وواحدة درجة رابعة[١٠٥]، وفي نهاية العهد الملكي صنفت البلديات في اللواء: بلدية العمارة من الدرجة الأولى، وبلديات كميت، والكحلاء، والمشرح، وقلعة صالح، والمجر الصغير، والمجر الكبير، وشيخ سعد، وعلي الغربي بلديات من الدرجة الثالثة، وناحية ميسان(العزير) وعلي الشرقي بلديتين من الدرجة الرابعة[١٠٦].

وقد اشتملت واجبات المجلس البلدي القيام بعدة أعمال منها: تنفيذ مشاريع تخطيط وتوسيع الطرق والأزقة والأسواق، وتبليط الشوارع الرئيسة والفرعية، وصيانة الجسور والمعابر، وتأسيس مشروعات إسالة الماء، والقوة الكهربائية، والإنارة، لتنوير الطرق والأسواق والمحال العامة، وإطفاء الحرائق، وهناك الوجبات المتعلقة بالصحة العامة كإحصاء عدد المواليد والوفيات، وتجهيز وتفتيش المجازر ومحلات السلخ، ومراقبة الأسواق، ورفع كافة الأوساخ والقاذورات، ومراقبة ردم المستنقعات، ومكافحة الأمراض، وذلك عن طريق التحري عن المصابين بالأمراض، واتخاذ التدابير ضد الأمراض السارية، ودفن الموتى، ومراقبة الموازين والعيادات، بالاضافة الى قيامها بمهام الحراسة الليلية، وإقامة الحفلات أو المهرجانات[١٠٧] .

كانت بلدية العمارة بحاجة إلى إصلاح شديد؛ إذ كانت الشوارع مهملة ولا توجد خزانات للمياه القذرة، وكانت هذه الأعمال بحاجة إلى مصاريف كثيرة[١٠٨]، وبالرغم أن البلدية كانت تقوم بصيانة بعض الطرق الرئيسة التي تربط لواء العمارة مع لوائي البصرة والكوت، وكذلك الطرق التي تربط بين مركز اللواء والأقضية والنواحي التابعة له[١٠٩]، إلّا أن الطرق لم تكن جيدة، وخاصة الطرق الرئيسية التي تربط بين العمارة والبصرة، والعمارة وبغداد عبر الكوت، فقد كانت رديئة وغير مبلطة، وعند سقوط الأمطار يتحول الطريق إلى وحل وبرك ماء، مما كان يعيق الحركة بين الألوية ويجعل لواء العمارة معزولاً ومنقطعاً عن الألوية الأخرى[١١٠]، أما الطرق الفرعية الضيقة في مركز اللواء فأنها كانت رديئة، وغير مبلطة؛ إذ كان عدد كبير من شوارع مدينة العمارة غير مبلطة، وكانت النفايات متراكمة في اغلب الشوارع[١١١]، وحتى نهاية منتصف القرن الماضي كانت العمارة تعاني من قلة عدد الطرق المبلطة، وهذا ما نقله شاهد عيان زار العمارة في نهاية الأربعينيات بقوله:

(إنَّ الطرق العامة للمواصلات لم تمتد إليها يد التبليط بعد، الأمر الذي يؤدي إلى انعزالها عن الألوية الأخرى عند هطول الأمطار اللهم إلا عن اتصالها عن طريق الوسائط النهرية)[١١٢].

والحقيقة أن مسالة رداءة الطرق التي تربط لواء العمارة مع باقي الألوية قد أثارت اهتمام نواب العمارة في المجلس النيابي، وقد طالبوا عدة مرات بضرورة إصلاح الطرق التي تربط لواء العمارة مع باقي الألوية، وإنهاء العزلة التي يعيشها لواء لعمارة؛ الا ان الحكومات المتعاقبة لم تلتفت الى هذه المطالب وكانت تكتفي باطلاق الوعود للنواب[١١٣] .

وهناك الكثير من المآخذ والسلبيات على بلدية العمارة، فكانت مشاريع مياه الشرب، ومشاريع الكهرباء تتركز في أماكن قليلة، فحتى قبيل نهاية العهد الملكي كانت اغلب بيوت العمارة تعاني من عدم التجهيز بالمياه الصالحة للشرب والقوة الكهربائية، إذ كانت نسبة البيوت المزودة بأنابيب لإسالة الماء تزيد قليلاً على ربع بيوت اللواء (٢٠٤٨) بيتا، وكانت اغلب العوائل تستعمل مياه الأنهار بصورة مباشرة للشرب والغسل، ونسبة تجهيزات الكهرباء موجودة في ربع بيوت اللواء تقريبا (١٦٢١)[١١٤]، كما إن أغلب البيوت المشتركة في إسالة الماء كانت لا تصلها المياه بسبب عدم وجود خزان كبير ومرتفع في مدينة العمارة، لذا كان السكان يعانون من قلة مياه الشرب أو اختلاطها مع مياه المجاري؛ لأن أنابيب إسالة الماء قديمة مما يؤدي إلى إصابة الأهالي بالأمراض[١١٥]، ولم تكن المياه المجهزة من مشروع إسالة الماء في بعض المناطق صحية ومعقمة؛ إذ لا يوجد هناك خزانات كافية لتصفية المياه لسد حاجة استهلاك المواطنين، يضاف إلى ذلك أن بعض البيوت المشتركة بمشروع الماء لا يصلها الماء؛ لأن أدارة المشروع لا تملك خزانات عالية، بل أن الماء كان يضخ بالأنابيب إلى المستهلكين مباشرة من المضخة فكانت البيوت البعيدة عن مشروع إسالة الماء لا يصلها الماء دائماً[١١٦].

وهكذا فبالرغم من وجود إسالة لمياه الشرب في لواء العمارة في العهد الملكي، إلا ان اغلب سكان مناطق مدينة العمارة كانوا يعانون من عدم توفر مياه الشرب، فيضطرون إلى استعمال مياه الأنهار والترع التي تعد المصدر الرئيسي لمياه الشرب للسكان، فيأخذون المياه من النهر مباشرة ولا يرى الناس بأساً في شرب مياه الأنهر والترع ولو كانت معكرة بالطين أو وسخة . ومياه الأنهار عادة ما تكون محملة بكميات من المواد العضوية، وأكثر ما تكون مياه الأنهار موبوءة في فصل الصيف والخريف، إذ تقل المياه ويصبح سير النهر بطيئاً فيسبب الماء بعض الأمراض المعدية كالزحار والتيفوئيد وغيرها[١١٧]، كما كانت بعض مجاري المياه القذرة تصب في نهر دجلة، فتختلط مع مياه النهر مما تسبب في تلوث مياه النهر وبما أن أغلب سكان العمارة كانوا يعتمدون على مياه النهر لغرض الشرب والاستخدام فقد كانت هذه المياه تسبب العديد من الأمراض للسكان[١١٨].

أما خارج مدينة العمارة فكانت اغلب النواحي مثل المجر الصغير والمشرح والكحلاء تعاني من نقص الخدمات البلدية أو انعدامها، إذ إن النفايات والقاذورات منتشرة في الأزقة، كما أنّ أغلب النواحي لم تكن مجهزة بمشاريع القوة الكهربائية والمياه النقية، فلم يكن في جميع مناطق العمارة الأخرى سوى (٧٠٦) بيوت فقط مجهز بالقوة الكهربائية، أما البيوت المزودة بأنابيب لإسالة الماء، فكانت لا توجد في مناطق اللواء الأخرى سوى (٣٧) بيتا فقط، فكان اغلب السكان يشربون من مياه الأهوار والأنهار والجداول غير النظيفة[١١٩]، وقد بقيت اغلب أقضية ونواحي العمارة تفتقر لوجود إسالة لمياه الشرب حتى نهاية العهد الملكي، وكان السكان يعتمدون على مياه الأنهار والمستنقعات للشرب والاستخدام اليومي[١٢٠]،إن عدم توفر المياه الصالحة للشرب، وطفح المجاري، وتراكم النفايات يؤدي إلى أمراض النزلات المعدية، والتيفوس، والتهاب الكبد، وشلل الأطفال، وغيرها من الأمراض[١٢١].

كما ساعد نقص الخدمات الوقائية على انتشار الأمراض، فمشاريع الصرف الصحي (مجاري المياه القذرة) قليلة جداً؛ إذ كانت الشوارع مهملة ولا توجد خزانات لمياه المجاري، وكانت هذه الأعمال بحاجة إلى مصاريف كثيرة[١٢٢]، وبالرغم من ان

هذه المشاريع ضرورية جداً؛ ومهمة لحماية السكان من انتشار الأمراض والأوبئة، إلا ان لواء العمارة كان يفتقر الى وجود مشاريع الصرف الصحي؛ إذ كانت مياه المجاري تذهب إلى الأنهار والجداول التي تستعمل مياهها مباشرة للشرب ولاستخدام اليومي[١٢٣]، حيث كانت تصب في نهر دجلة وتختلط مع مياه النهر التي تستعمل من قبل الأهالي مباشرة فتؤدي إلى تولد الأمراض، وكانت بعض مياه المجاري تصب في بعض المستنقعات المحيطة بمدينة العمارة، وبالخصوص المستنقعات التي توجد في شرقي المدينة، والتي كانت تعد سبباً رئيساً لانتشار العديد من الأمراض في اللواء مثل الملاريا، والبلهارزيا، والتيفوئيد[١٢٤].

وقد كانت المجاري المشكلة الرئيسية للبلدية في العمارة، فبالرغم من المبالغ الكبيرة التي صرفت على مشاريع الصرف الصحي، لم تحصل الفائدة التي يمكن تحقيقها في حل هذه المشكلة، وفي نهاية الأربعينيات جلب أخصائي أجنبي لمعالجة هذا الأمر فدرس الموضوع من جميع جوانبه وقدم تقرير تضمن إمكانية معالجة هذا الأمر اذا كان لدى البلدية رصيد مالي يقارب إلـ (٢٨٠,٠٠٠) دينار[١٢٥]، ونتيجة لتفاقم مشكلة المجاري قام متصرف العمارة مشكور أبو طبيخ بتقديم مذكرة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٣ أب ١٩٥٣، يطلب فيها مساعدة الوزارة لإنقاذ مدينة العمارة من تأثير مياه المجاري، لِما لهذه المشكلة من انعكاسات على الناحية الصحية والعمرانية للمدينة؛ بسبب ما تحدثه مجاري المياه القذرة المنتشرة في شوارعها الرئيسية والفرعية من أمراض كثيرة تؤثر على صحة السكان[١٢٦].

كما كانت حالة المقاهي والمطاعم والفنادق في مدينة العمارة مزرية ومتدهورة، ولا تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية، فالمقاهي لا تصلح أن تكون محلا يأوي إليه المرء للراحة فالكراسي والتخوت بالية ومبعثرة، أما الفنادق والمطاعم فهي في وضع مُزرٍ، وأبنيتها قديمة، فالرطوبة مرتفعة في جدرانها لأكثر من متر، والروائح الكريهة تنبعث من الجوانب، والفراش قذر ولا يصلح للنوم، وبعض الفنادق لا توجد فيها أفرشة، بل أن المسافر ينام على الأرض ويلتحف السماء[١٢٧]، كما أن طرق عرض المأكولات للبيع في الدكاكين والأسواق كانت غير مرضية وغير صحية، إذ تترك الفواكه والخضروات واللحوم والحلويات دون غطاء داخل المخزن أو خارجه، فيتجمع الذباب عليها وتتعرض للغبار والتراب والأوساخ[١٢٨]، كما كانت توجد مجزرة في مركز مدينة العمارة تقع بين البيوت والمحلات، وبسبب مكانها غير المناسب فقد كانت سبباً في انتشار عدد من الأمراض في المدينة، بسبب فضلات الحيوانات والرواح الكريهة والذباب[١٢٩]، وكانت المجزرة تعاني من الإهمال، ومحرومة من الماء والكهرباء، وكلاهما ضروري لعمل المجزرة كما أن سوق القصابين في مدينة العمارة لم تكن تتوفر فيه الشروط الصحية، وقد طلب القصابون من متصرف العمارة إخراجهم من هذا السوق؛ لأنة غير صالح للعمل لضيقه، وقلة دكاكينه، وعدم توفر الشروط الصحية، فلا توجد فيه مشابك سلكية تمنع دخول الذباب، واخذ القصابون يستعيضون عنها بالألواح الخشب، وصفائح الحديد (التنك)، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تلف اللحم[١٣٠]؛ وبالتأكيد أن كل هذه الأمور لها تأثير سلبي على الأوضاع الصحية في لواء العمارة، وتؤدي إلى خلق بيئة فاسدة صالحة لانتشار العديد من الأمراض .

وهناك مسألة مهمة لها دخل بالواقع الصحي وهي اغلب المدن عندما توسّعت ونمت صارت بعض المقابر التي كانت خارج المدن في داخل المدن، وتلك مشكلة كبيرة؛ إذ إن في هذه المقابر أخطاراً ومحاذير صحية كبيرة واضحة المعالم؛ إذ إنها تؤثر في نفسية السكان وجمال المدن الهندسي[١٣١]، وتوجد في لواء العمارة عدد من المقابر التي كانت في داخل المدن منها مقبرة الطائفة اليهودية التي تقع في محلة المحمودية ، ومقبرتين للطائفة المسيحية توجدان في داخل الكنيستين الموجودتين في محلة الصابونجية (كنيسة أم الإحزان، وكنيسة مار يوسف)[١٣٢] كما كانت هناك مقبرة للمسلمين في نفس المحلة تمتد تقريبا من خلف المتوسطة المركزية وصولاً إلى محلة حي الحسين، كما قام الانكليز في سنة ١٩٢٣ بإنشاء مقبرة قرب نهر الكحلاء، نُقل إليها رفات الجنود الانكليز والهنود، الذين قتلوا إثناء احتلالهم للبلاد، وعندما توسعت المدينة أصبحت هذه المقبرة داخل المدينة،

كما إن هناك مقبرة تقع في جنوب محلة الماجدية فضلاً عن مقبرة شهداء ثورة مايس ١٩٤١ في منطقة حي الحسين[١٣٣]، كما توجد في قضاء قلعة صالح مقبرتان رئيسيتان هما مقبرة المسلمين الكائنة في حدود محلة الحسينية وبالتحديد بالقرب من مدرسة الأندلس الابتدائية، والمقبرة الأخرى هي مقبرة الصابئة المندائية في محلة الحرية (منطقة لطلاطة الجميلة)[١٣٤].

في بداية الخمسينيات تطورت الخدمات البلدية، وخصوصا بعد توسع المدن، وقامت بلدية العمارة ببعض المشاريع العمرانية، ففي سنة ١٩٥١ تم تبليط وصيانة وإنشاء سوق لبيع السمك، وقاعة للاجتماعات العامة والخاصة، وأنشئت مجزرة بدلاً من المجزرة القديمة الواقعة بين البيوت[١٣٥]، والمحلات، وكان وجودها في هذا المكان يضر بصحة السكان .

وكانت من ضمن مشاريع اللواء لسنة ١٩٥٥ بناء علوة للخضار في مدينة العمارة، ومد مجاري كونكريتية في عدد من محلات مدينة العمارة مثل محلة السراي، والقادرية، والسرية، وغيرها، وتوسيع بعض الطرق في محلة الصابونجية، وتبليط عدد من الطرق منها الشوارع الرئيسة في محلة القادرية، وصيانة وتبليط السوق الكبير وشارع المعارف، وشارع بغداد، ودفن وتوسعة طرق محلتي المحمودية والماجدية[١٣٦]، كما قامت البلدية بردم مساحة تقدر بـ (٨٥٠٠) متر مكعب من مستنقع العمارة الكبير[١٣٧]، وقامت بلدية العمارة بإصلاح بعض أنابيب المياه، وبلغ عدد المنازل التي تحصل على مياه الإسالة سنة ١٩٥٦ (٤٠٤٨) منزلاً، أما الذين يحصلون على مياه الشرب من الأنهار فبلغ (٥٣٢٤) منزلاً، مما أدى إلى استمرار إصابة الأهالي بالأمراض؛ بسبب عدم حصولهم على مياه نقية صالحة للشرب[١٣٨]، كما قامت البلدية في سنة ١٩٥٦ بشراء ماكنة التيفا لقتل الحشرات، وسيارة لسحب الماكنة بمبلغ قدرة (٢٠٠٠) دينار[١٣٩].

كما شهد قضاء قلعة صالح أعمالاً مماثلة؛ إذ تم تبليط عدد من الشوارع وكذلك عمل سواقي في وسط الشوارع لمياه الأمطار، كما تم الاهتمام بنظافة الشوارع والأماكن العامة، وبصورة عامة فان الخدمات البلدية في قلعة صالح شهدت تحسناً ملموساً[١٤٠].

نلاحظ من كل ما تقدم انه قد اجتمعت في لواء العمارة كل مؤهلات ومقومات انتشار الأمراض من حيث الفقر، والجهل، والتخلف، وانخفاض مستوى المعيشة، وسوء التغذية، والظروف المناخية والبيئة، وإهمال النظافة، وقلة الخدمات البلدية، ومما زاد في تدهور الأمور هو اضطراب الوضع السياسي، الذي أدى إلى عدم الاهتمام بالناحية الصحية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للنهوض بواقع اللواء المأساوي. فقد احتلت مدينة العمارة المرتبة الأخيرة في التقرير الذي أوضح تردي الأوضاع الصحية في الألوية العراقية[١٤١]، وسنلاحظ في الفصل القادم ما يقابل هذه الأوضاع من خدمات صحية ووقائية مقدمة لسكان لواء العمارة .

مصادر البحث وهوامشه

(١) عبد علي سلمان عبد الله، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد، بغداد،١٩٨٠، ص٨ .

(٢) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، لا.مط، بغداد ،٢٠٠٩، ص٢٩.

(٣) خالد التميمي، العمارة مدينة التسامح والجمال ١٩١٥-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٢ ، ص٢١٣.

(٤) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٢٩.

(٥) أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، العمارة و الكحلاء في ثلاثينيات القرن الماضي، لا.مط، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٢.

(٦) عبد الرزاق الهلالي، الريف والإصلاح الاجتماعي في العراق، ،شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٠، ص٥١.

(٧) محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٢٨.

(٨) عبد الحسين وداي العطية، الإصلاح الزراعي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٥، ص٤٣-٤٤.

(٩) ألبوه : سيقان أو تبن نبات الرز . عماد أحمد ألجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق (١٩٣٣–١٩٧٠)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب-جامعة بغداد،١٩٨٢، ص٦٢.

(١٠) جعفر الخياط، القرية العراقية ،لا.مط، لا.مكان،١٩٥٠، ص٤٠.

(١١) إيمان عائش البياتي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٤٣.

(١٢) البراطيل: كان الإقطاعيون يفرضون مختلف أشكال الضرائب والخاوات ففي لواء العمارة توجد عدة ضرائب تجبى من الفلاحين وهي: ضريبة الميري تعادل ١٠% من الحاصل، كجيله وهي كيلة المضيف، كيلة المأمورية، كيلة الشحنة، كيلة القهوجي، كيلة الناطور، كيلة المؤمن، كيلة السيد، خمس كيلات للتجار، وهناك ضرائب تفرض على الفلاحين الذين يسقون مزروعاتهم بواسطة المضخة كضريبة السائق (سائق المكينة) والنفط وضريبة التعمير. ينظر: سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠ – ١٩٥٨، جـ١، بغداد، ١٩٧٤، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(١٣) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، ص٦٢.

(١٤) أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، المصدر السابق، ص٤٢؛ معن خليل عمر، تطور الحياة الاجتماعية، حضارة العراق، جـ١٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥، ص١٣.

(١٥) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص٥٩-٦٠.

(١٦) Hashim Al- Witry, Health Service in Iraq, Baghdad, ١٩٤٤, p. ١٨.

(١٧) الطابگ : خبز جريش الذرة او الدخن او التمن الردئ، والمصيص كل ما يمص من جذور النباتات وسيقانها، والخريط : مادة تظهر على سطح نباتات البردي يجمع ويغلى ويضاف له شيء من السكر وهو صعب البلع، ويكون لونه اصفر، الخباز : نبات طبيعي معروف تجمع أوراقه وتسلق . ينظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، ص٦٢.

(١٨) للمزيد عن الطعام اليومي للمجتمع الريفي ينظر: متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة المؤلف و مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ص١٩٠-١٩١ .

١. (١٩) محمد توفيق حسين، ، نهاية الإقطاع في العراق، ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٢٩.

(٢٠) عمار جبار كريم، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي١٩٢٥ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة واسط ،٢٠١٢، ص٦٠.

(٢١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩/ ٣٢٠٥٠، و٢٠، ص٤٠.

(٢٢) المصدر نفسه، صفحات متعددة ؛ وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن العراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٢ ؛ مقابلة شخصية مع الحاج قاسم وهام الشميلاوي من سكنه أهوار ناحية المجر الكبير، تولد ١٩٣٠، العمارة بتاريخ ١٢/اذار/٢٠١٣ .

(٢٣) نقلاً عن: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٨١ .

(٢٤) هنري فوستر، نشأه العراق الحديث، جـ٢، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة الفجر، بغداد، ١٩٨٩، ص٤٣٢؛ عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤- ١٩٣٣، ص٣٨١.

(٢٥) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢٦) عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي البرلمان الأعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٦٨-١٦٩.

(٢٧) عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، دار الشباب ،الكويت، ١٩٨٨، ص٨٢ .

(٢٨) عبد الخالق محمد عبدي، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٧٧، ص٢٩٧ – ٢٩٨ .

(٢٩) إيمان عائش البياتي، المصدر السابق، ص٤٧ .

(٣٠) تقدم العراق الاقتصادي، تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والأعمار، ملحق أ- العوامل والأوضاع الأساسية، ص٥.

(٣١) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٦١ .

(٣٢) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٣٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن لواء العمارة مرفوع من متصرف العمارة ١٩٢٦-١٩٣٠، رقم ألملفة ٩٥٣١ /٣٢٠٥٠، و٢٧، ص١٢٩.

(٣٤) ناصر جبر، ميسان في عشر سنوات، لا.مط، العمارة، ١٩٧٨، ص١٠.

(٣٥) موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١،، ص٢٧.

(٣٦) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٤.

(٣٧) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢٤٥ .

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٣٩.

(٤٠) جعفر الخياط، القرية العراقية، ص٣٤-٣٥.

(٤١) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٥

(٤٢) كان يوجد في مدينة العمارة وحدها سنة ١٩٥٦ (٧,٣٨٦) بيتا منها (٢,٨٥٤) مبنية من الطابوق، و(٦) من الحجر، و(٣,٩٨٤) صريفة، و(١٣٦) بيتا مبنية من الطين، و(٤٠٦) أنواع أخرى مثل (الجمالي) وكانت تسكن في البيوت (٧,٩٧٤) عائلة تتألف من (٤٤,٠٦٤) نسمة أي بمعدل (٦) أشخاص للبيت الواحد . ينظر: الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٠-٢٤٣.

(٤٣) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٤٤) هنري فوستر، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٣٢.

(٤٥) خلف حسين علي الدليمي، ، جغرافية الصحة، دار صفاء، عمان –الأردن، ٢٠٠٩، ص٥٤.

(٤٦) ستيفن همسلي لونكريك ، وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧٤.

(٤٧) هاشم جواد، المصدر السابق، ص٧٨.

(٤٨) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤- ١٩٣٣، ص٣٨٢.

(٤٩) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤٣٠.

(٥٠) للمزيد ينظر: غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨–١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٩-٦٥.

(٥١) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٩٥ .

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٠٨ .

(٥٣) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، جـ٢، ط١، الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص٦٣٨.

(٥٤) جعفر الخياط، القرية العراقية، ص٨٤ .

(٥٥) تقدم العراق الاقتصادي، تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والأعمار، ملحق و- الخدمة الصحية، ص٢ .

(٥٦) فوزي خلف شويل، الحالة الصحية في البصرة في ضوء الصحافة البصرية ١٨٨٩-١٩١٤، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، المجلد ٣١، العدد١-٢، ٢٠٠٠، ص٩٣-٩٤.

(٥٧) وزارة الداخلية، التفتيش الصحي العام، التقرير السنوي حول الأعمال الصحية للسنوات الثلاث ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩، ص٢٢.

(٥٨) موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، ص٣٧.

(٥٩) نقلاً عن متي عقراوي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٦٠) لؤي عبد الصمد، التركيب الداخلي لمدينة العمارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص٨ .

(٦١) متي عقراوي، المصدر السابق ، ص٧.

(٦٢) لؤي عبد الصمد، المصدر السابق، ص١١.

(٦٣) خلف حسين علي الدليمي، المصدر السابق، ص٥٢.

(٦٤) لؤي عبد الصمد، المصدر السابق، ص١٢.

(٦٥) شريف عسيران، علم الصحة، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٩، جـ٢، ص٢٩٣.

(٦٦) فوزي خلف شويل، المصدر السابق، ص٩٣.

(٦٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩/ ٣٢٠٥٠، و١، ص٩.

(٦٨) ستيفن همسلي لونكريك، وفرانك ستوكس، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٦٩) عبد الكريم النداوني، تاريخ العمارة وعشائرها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٩ .

(٧٠) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩ / ٣٢٠٥٠، و١، ص٩. سيأتي الحديث عن مشكلة المجاري في موضوع الخدمات البلدية.

(٧١) ضاري إبراهيم، المصدر السابق، ص١٣؛ مقابلة شخصية مع شامل كامل التميمي بتاريخ ٧/ ٢٠١٣/١ .

(٧٢) فوزي خلف شويل، المصدر السابق، ص٩٥ ؛ مقابلات شخصية مع: الحاج جلوب غركان صغير السوداني مواليد ١٩٣٤يسكن في محلة الجديدة خلف المستشفى الأمريكاني، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧؛ وسعدون عزيز جلوب الساعدي من سكنه اهوار ناحية المشرح مواليد ١٩٤٢، العمارة ، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٨.

(٧٣) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٧٤) موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، ص٢٧-٢٨؛ متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٧٥) حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٤٥.

(٧٦) جعفر عبد الدائم المنصوري، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية –جامعة البصرة ، ١٩٩٨، ص١٧.

(٧٧) مقابلة شخصية مع شامل كامل التميمي بتاريخ ٢٠١٣/١/٧؛ مقابلة مع جبار الجويبراوي بتاريخ ٢٠١٣/١/١.

(٧٨) عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨، ، المكتبة الحيدرية، إيران، ١٤٢٧هـ ، ص٢٨.

(٧٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الري والفيضانات ١٩٢٩، رقم ألملفة ٣١١/١٩٥٢ ، و١٩، ص٢٩.

(٨٠) الأهالي (جريدة) ، العدد ٥٦١ في ١٦ نيسان ١٩٣٧.

(٨١) الرأي العام (جريدة) ، العدد ٣٠٣ في ١٨ شباط ١٩٤٠.

(٨٢) الزمان (جريدة) ، العدد ٧٤٧ في ٥ آذار ١٩٤٠.

(٨٣) الزمان (جريدة) ، العدد ١٠٢٨ في ٤ شباط ١٩٤١.

(٨٤) العالم العربي (جريدة) ، العدد ٧٢٣٠ في ٢٨ شباط ١٩٥١.

(٨٥) لواء الاستقلال (جريدة) ، العدد ١٨٥٤ في ١٩ نيسان ١٩٥٥.

(٨٦) عبد الرزاق الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، ط٢، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠، ص٨٤.

(٨٧) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٣٠-٢٣١.

(٨٨) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٨.

(٨٩) عبد العظيم عباس نصار، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٩٠) للمزيد ينظر: لمى عبد لعزيز مصطفى، الخدمات ألعامه في العراق (١٨٦٩- ١٩١٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٣ ، ص١٣٥-١٣٦.

(٩١) محمد رؤوف الشيخلي، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، جـ٢، مطبعة البصرة، البصرة، ١٩٧٢، ص٣٠٥.

(٩٢) عبد العظيم عباس نصار، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٩٣) المصدر نفسه، ص٣٧٩.

(٩٤) لمى عبد العزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٩٥) فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطويره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، لا.مط، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٢.

(٩٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، التقارير الإدارية للواء العمارة ١٩١٦-١٩١٨، رقم ألملفة ٢٠٩٩ / ٣٢٠٥٠، و٦، ص٧.

(٩٧) جعفر عبد الدائم المنصور، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥ .

(٩٨) محمد حسين زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة البصرة ، ٢٠٠٠، ص٧٦.

(٩٩) إسراء عبد المنعم كاظم السعدي، تاريخ أمانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١- ١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن الرشد - جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٥.

(١٠٠) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، بلدية العمارة ١٩٢٢-١٩٢٣، رقم ألملفة ١٤٨١ /٣٢٠٥٠، و٣٥، ص٥٩ ؛ المصدر نفسه، برقية من متصرف لواء العمارة إلى وزارة الداخلية في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٣، رقم ألملفة ٤٨٠ /٣٢٠٥٠ ، و٢٩ ، ص١١٣.

(١٠١) للمزيد ينظر: الوقائع العراقية، العدد ٩٩٥، ١٤ حزيران ١٩٣١؛ الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، ملحق قوانين وتعليمات، قانون البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص١-١٠.

(١٠٢) وقسمت بلديات العراق وفق هذا القانون إلى أربعة أصناف: الصنف الأول هي البلديات التي تزيد وارداتها عن (١٥٠٠٠) دينار سنويا، أما الصنف الثاني هي البلديات التي تتجاوز وارداتها (٣٧٥٠) دينار، بينما الصنف الثالث هي البلديات التي تزيد وارداتها عن (٧٥٠) دينار وتقل عن (٣٧٥٠) دينار، والصنف الرابع هي البلديات التي تقل وارداتها عن (٧٥٠) دينار. المصدر نفسه، ص١؛ عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف، ص٨٤.

(١٠٣) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٤، ص٢٣٣.

(١٠٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٤٨، رقم ألملفة ٧٨٩١ / ٣٢٠٥٠، و١٧، ص٥٧.

(١٠٥) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص١٤٣.

(١٠٦) إيمان عائش البياتي، المصدر السابق، ص١٦٣ .

(١٠٧) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١، ص٦-٨ ؛ د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، التقارير الإدارية للواء العمارة ١٩٣٧- ١٩٣٨، رقم ألملفة ٨٢٦٦/ ٣٢٠٥٠ و١، ص١.

(١٠٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن لواء العمارة مرفوع من متصرف لواء العمارة ١٩٢٦-١٩٣٠، رقم ألملفة ٩٥٣١ /٣٢٠٥٠ ، و١٦ ، ص٧٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، و٣٧، ص١٧٩.

(١١٠) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩ / ٣٢٠٥٠، وثائق وصفحات متعددة .

(١١١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن لواء العمارة مرفوع من متصرف العمارة ١٩٢٦-١٩٣٠، رقم ألملفة ٩٥٣١ /٣٢٠٥٠، و٢٠، ص٩٤ ؛ مقابلة شخصية مع الحاج جلوب غركان صغير السوداني، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧.

(١١٢) ضاري إبراهيم، جولتي في الألوية، جـ٢، مطبعة اللواء، بغداد، ١٩٥٠، ص١٣؛ سعدون عزيز جلوب الساعدي، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٨؛ عبدالرضا ماهود الزبيدي، مواليد العمارة ١٩٤٩ من سكنة ناحية المشرح، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

(١١٣) من ابز النواب الذين طالبو بضرورة اصلاح الطرق هم: فرحان العرس، وعباس عبد المجيد، ومجيد الخليفة، أحمد حافظ عبد الوهاب، ينظر:محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، ص٥٢٧-٥٢٨؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الخامسة والثلاثون، ٢٦ حزيران ١٩٤٧، ص٦٤٨؛ المصدر نفسه، الدورة لانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الخامسة في ١٠ تموز ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٨؛ المصدر نفسه، الدورة لانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣- ١٩٥٤، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، في ٢٥ أيار ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص٦٩٥ .

(١١٤) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن بالعراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٢.

(١١٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقارير لواء العمارة ١٩٣٦، رقم ألملفة ٧٤٣٧ /٣٢٠٥٠، و٢، ص٤.

(١١٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير التفتيش في لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠، و٢٣، ص٤٨.

(١١٧) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٨ ؛ مقابلة شخصية مع شامل كامل، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/٧.

(١١٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩/ ٣٢٠٥٠، و١، ص٩.

(١١٩) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير التفتيش في لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩/ ٣٢٠٥٠ ، وثائق وصفحات متعددة ؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٢ .

(١٢٠) مقابلات شخصية مع: الحاج قاسم وهام الشميلاوي بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ ؛ شامل كامل التميمي بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ ؛ جعفر عباس حميدي استاذ جامعي مواليد قضاء قلعة صالح ١٩٤٢، بغداد، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧ ؛ سعدون عزيز جلوب الساعدي العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٨.

(١٢١) ناهده عبد الكريم حافظ، وزيد عبد الكريم جايد، الخدمات الاجتماعية الطبية، دار الحكمة، البصرة ، ١٩٩٠، ص٧٤.

(١٢٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن لواء العمارة مرفوع من متصرف لواء العمارة ١٩٢٦-١٩٣٠، رقم ألملفة ٩٥٣١ /٣٢٠٥٠ ، و١٦ ، ص٧٢.

(١٢٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩/ ٣٢٠٥٠، و١، ص٩ ؛ رحيم عجينة، الحالة الصحية في العراق، مجلة المثقف، السنة الأولى، العدد الأول، تشرين الأول ١٩٥٨، ص٦٧.

(١٢٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩ / ٣٢٠٥٠، و١، ص٩.

(١٢٥) ضاري إبراهيم، المصدر السابق، ص٢٨.

(١٢٦) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ردم المستنقعات، كتاب متصرفية لواء العمارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، الرقم بلا في ١٣ آب ١٩٥٣، رقم ألملفة ٣٢٠٥٠/٩٢٢٧ ، و٥٦٠ ، ص٥٨١ .

([١٢٧]) عبد الهادي الجواهري، العمارة تاريخ وتحليل، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٣٩، ص٧٩-٨٠.

(١٢٨) متي عقراوي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(١٢٩) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩ / ٣٢٠٥٠، و١، ص٩.

(١٣٠) الوطن (جريدة) ، العدد ٣٣٦ في ١٧ آذار ١٩٤٧.

(١٣١) موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، ص٢١.

(١٣٢) كنيسة أم الإحزان خاصة بإتباع المذهب الكلداني، أما كنيسة مار يوسف فهي خاصة لإتباع المذهب السرياني.

(١٣٣) مقبرة اليهود تشغلها حالياً مدرسة الفدائي الفلسطيني وما يجاورها، إما مقبرة المسلمين فتشغلها حالياً صحة الطلاب، أما مقبرة الانكليز فلا تزال أطلالها موجودة قرب متنزه العمارة في حي الحسين ومقبرة الماجدية فتقع بالقرب من مرقد سيد عاشور. مقابلة شخصية مع جبار عبد الله الجوبيراوي، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/١.

(١٣٤) علي كاظم درجال، مقابر قلعة صالح، موقع الكتروني (ميسان ماسة العراق الجديد)

.http://mayssaniraqnew.blogspot.com

(١٣٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٢، ص٤٥-٤٦؛ مقابلة شخصية مع جعفر عباس حميدي، بغداد، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧ .

(١٣٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش الوحدات الإدارية التابعة للواء العمارة ١٩٥٥-١٩٥٦، رقم ألملفة ٨٩١٤/ ٣٢٠٥٠ ، و٥٥ ، ص٨١.

(١٣٧) متصرفية لواء العمارة، الإدارة المحلية، تقرير مجلس اللواء العام العمارة لسنة١٩٥٦، مطبعة الشباب، بغداد، ١٩٥٦، ص٧.

(١٣٨) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٥ .

(١٣٩) متصرفية لواء العمارة، تقرير مجلس اللواء العام العمارة ١٩٥٦، ص٣.

(١٤٠) مقابلة شخصية مع جعفر عباس حميدي، بغداد ، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧.

([١٤١]) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، ص١١.